

وللرد على ذلك نقول:

ذكر الأستاذ الجليل الشيخ الكوثري رحمة الله عليه: أن هذه هفوة مكشوفة لابن خلدون لا يجوز لأحد أن يغتر بها، لأن رواياته على تشدده في الصحة لم تكن سبعة عشر حديثاً فحسب بل أحاديثه في سبعة عشر سफراً يسمى كل منها بسند أبي حنيفة خرجها جماعة من الحفاظ وأهل العلم بالحديث بأسانيدهم إليه بين مقل منهم ومكثر حسيماً بلغهم من أحاديثه. وهناك أيضاً من المعاصرين من يغتر بمناهج البحث الحديثة ويعجب بأساليب النقد الجريئة، والتي جاء بها المستشرقون طائنين أن علماء الحديث لم يأخذوا بها، وفاتهم التمحيص على أساسها.

من ذلك قول صاحب كتاب " حياة محمد ":

إن خير مقياس يقاس به الحديث ويقاس به سائر الانبياء التي ذكرت عن النبي ما روى عنه (عليه السلام) أنه قال: (إنكم ستختلفون من بعدي فما جاءكم عني فاعضوه على كتاب الله فما وافقه فمني وما خالفه فليس مني).

وقد ذكر هذا الحديث نفسه (جولد تسيهر) في كتابه " العقيدة والشريعة " مستشهداً به على كثرة الوضع حتى في حياة الرسول. وفات هؤلاء أن هذا الحديث مختلق موضوع لا يصح الاعتماد عليه والاستدلال به. جاء في الجزء الرابع من كتاب الموافقات للشاطبي بعد أن ساق هذا الحديث:

" وقال عبد الرحمن بن مهدي: الزنادقة والخوارج وضعوا هذا الحديث، وقد عارض هذا الحديث قوم فقالوا: نحن نعرضه على كتاب الله قبل كل شيء، ويعتمد على ذلك - وهذه معارضة بنفس دليل الخصم - قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله لأننا لم نجد في كتاب الله إلا نقبل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما وافق كتاب الله بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسى به، والأمر بطاعته، ويحذر من المخالفة عن أمره جملة على كل حال، فيقول تعالى: " وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ". ويقول العجلوني في كتابه " كشف الخفاء ":